مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكّمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي
النجف الأشرف - العراق

رمضان / ١٤٤٦ هـ - آذار ٢٠٢٥م

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣.٨

السنة التاسعة
العدد (٢٥)

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي – النجف الأشرف/ العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة التاسعة / العدد (٢٥)

(رمضان ١٤٤٦هـ، آذار ٢٠٢٥م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Private Higher Education
Directorate

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة التعليم الجامعي الأهلي
قسم الاستحداث

NO العدد : ت هـ أ / ك ١٠١٤٧
DATE التاريخ: ٦ / ٥ / ٢٠٢٤

الصادر

أمر وزاري

استنادا الى احكام المادة (٤٦) من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ و توصيات مجلس التعليم العالي الاهلي بجلسته الرابعة المنعقد (حضوريا) بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) و المقترنة بمصادقة السيد الوزير بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) و بناء على ما جاء بتقرير لجنة الكشف المشكلة بموجب الامر الوزاري ذي العدد (ت هـ أ/ك ٢٣٩٥٤ في ٢٠٢٣/١٢/١٣) تقرر الاتي:

تحويل كلية الشيخ الطوسي الجامعة في محافظة النجف الاشرف الى جامعة باسم (جامعة الشيخ الطوسي) تضم الكليات الاتية : (كلية التقنيات الصحية والطبية، كلية التمريض، كلية القانون، كلية التربية، كلية التربية الاساسية) و اعتباراً من تاريخه اعلاه.

أملين ان تسهم الجامعة في احداث التطوير الكمي والنوعي في الحركة العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي لخدمة عراقنا الحبيب.

الدكتور نعيم العبودي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٤/٥/ ٥

لنسخة منه إلى :
- الامانة العامة لمجلس الوزراء/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوزير/ إشارة الى مصادقة معالية بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) على توصيات مجلس التعليم الاهلي بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الوزارات كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الدولة الغير مرتبطة بوزارة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السادة الوكلاء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جهاز الاشراف والتقويم العلمي / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الوزارة كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- أقسام الدائرة كافة/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- رئاسات الجامعات الحكومية كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الجامعات والكليات الاهلية كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- معهد العلمين للدراسات العليا / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جامعة الشيخ الطوسي الجامعة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم الإستحداث / شعبة إستحداث الجامعات والكليات الأهلية...مع الأوليات .
- الصادرة

م.م بشائر علي ٥/

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم: ب ت 4 / 10019
التاريخ: 2019/10/22

No.:
Date:

كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/٦٢٦ في ٥/ ٥/ ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٨ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير .

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الى :
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٦٦٩٢ في ٢٠١٩/٩/٢٣ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٢
التاريخ / ٨ /١١/ ٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

كلية الشيخ الطوسي الجامعة
AL-SHAYKH AL-TUSI UNIVERSITY COLLEGE-AL-IRAQ

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م/١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم الأسدي

مدير التحرير

أ.م.د. هدى تكليف مجيد السلامي

هيأة التحرير

١. أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة

٢. أ.د. صالـــح القريشـــــي / كلية الفقه – جامعة الكوفة

٣. أ.د. أميـرة الجوفـــي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة

٤. أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية

٥. أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية – الجامعة العراقية

٦. أ.د. أزهار علي ياسين/ كلية الآداب _ جامعة البصرة

٧. أ.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية – جامعة البصرة

٨. أ.د. حيدر السهلاني/ كلية الفقه – جامعة الكوفة

٩. أ. د. مسلم مالك الاسدي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٠. أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١١. أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٢. أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشـــم جبـــار الزرفي

م.د. حسام جليل عبد الحسين

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. مصطفى غازي دحام

أعضاء هيأة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويـــت.

أ.د. عبد القـــــــادر فيدوح: جامعة قـــــــطر/ قـــطر.

أ.د.حبيـــــب مونـــــــــــسي: جامعة الجيلالي ليابس / الجزائر.

أ.د. أحمـــــــد رشـــــــراش: جامعة طرابـــــلس/ ليبيا.

أ.د. ســـــــرور طالبـــــي: رئيس مركز جيل البحث العلمي/ لبنان.

سكرتير التحرير

علي عبد الأمير جاسم

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق – النجف الأشرف

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق ـ النجف الأشـرف ـ كلية الشيخ الطـوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريـــد الإلكتـــــروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٤٤٠٤٣١٩ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

إن مجلة كلية الشيخ الطوسي شعلة مرافقة لطريق الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، لتضيء دربهم سواء أكانوا أساتذة أم طلبة دراسات عليا، كما إن لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتتبوأ كغيرها من المجلات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين.

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجلات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجلات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوّقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة.

داعين المولى عزّ وجلّ أنْ نكون قد أسهمنا برفد حركة البحث العلمي ، بكلّ ما هو جديد . والله ولي التوفيق.

مدير التحرير

الأستاذ المساعد الدكتور

هدى تكليف مجيد السلامي

المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
عَرض وَتحليل خَمس آيات نزلت في الامام عليّ وأَهل البيت(ع) ومعرفة أَقوال العلماء في ذلك	حامد جابر مجلي الفتلاوي أ. شهيد عبد الزهرة الخطيب جامعة كربلاء – كلية العلوم الإسلامية قسم الدراسات القرآنية والفقه وأصوله	١٩
الاعجاز القرآني	بهجت عباس محمد الحلو	٥٩

الدراسات الأصولية والفقهية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
نظرية السببية والطريقية في توجيه الأخذ بالأدلة على الحكم الظاهري	الباحث محمد حسين علي جواد الحسني أ.د. صلاح عبد الحسين مهدي المنصوري جامعة الكوفة – كلية الفقه	٧٥
معالم الفكر السياسي للسيد الخميني من منظور فقهي	الباحث: محمد راضي هاشم أ.د.صلاح عبدالحسين المنصوري جامعة الكوفة – كلية الفقه – قسم الفقه وأصوله	١٠٥

عقد التأمين في إطار الفقه الإسلامي	الدكتور السيد محمد على راغبي (الكاتب المسؤول) أستاذ مشارك ـ قسم الفقه ومبادئ القانون الإسلامي ـ جامعة قم ـ إيران كاظم كشيش علي اللهيبي طالب دكتوراه ـ قسم الفقه ومبادئ القانون الإسلامي ـ جامعة قم ـ إيران	١٢٥
أسلحة الدمار الشامل وحكم إنتاجها واستخدامها / دراسة فقهية	أ.م.د. صلاح محمد حسن عبد الله شمسة جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية	١٦٣

دراسات فى العقيدة والفكر الإسلامى

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
(دور أئمة أهل البيت(عليهم السلام) في الحفاظ على العقيدةالاسلامية) قراءة في المنهج النبوي والعلوي (عليهما السلام)	أ.م.د. جاسم حسن طعمة القره غولي جامعة الشيخ الطوسي	١٩٧
النظام السياسي وعلاقته بالدين في الفكر السياسي الإسلامي	م.م. يحيى مطر مهدي جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة	٢٣٧

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
قصدية التركيب اللغوي وأثرها في الإبلاغ (زيارة وارث أنموذجاً)	أ.م.د. فاطمة عبد الأمير السلامي الجامعة الإسلامية – النجف الأشرف كلية العلوم الإسلامية – قسم الدراسات القرآنية واللغوية	٢٣٧
آليات الإطالة في الشعر العربي الحديث ودواعيها	أ.م.د. زيد عبد الحسين يوسف م.م. حيدر عماد مسلم جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية	٢٨٩
الإسناد الخبري بحث في التركيب والدلالة	م . د. مقداد علي مسلم العميدي المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف	٣١٧
الصفةُ المُشَبَّهةُ في نهج البلاغة (دراسة دلالية)	م.م. كرار عبد الحسين جدوع الفيادة جامعة الكوفة – كلية الفقه الباحثة أزهار عاد كاظم ياسين الحجيمي	٣٤٣

دراسات التاريخ والسيرة		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
أثرُ الانتماء المذهبي للبويهيين في تطويرِ الحركةِ العلميةِ في بغداد	أ.م.د. ثائر عباس النصراوي جامعة الكوفة – كلية الاداب قسم الفلسفة	٣٦٧

الدراسات القانونية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الجرائم الألكترونية وتأثيرها على الأمن والسلم المجتمعي	م.د. كاظم خضير عباس جامعة الشيخ الطوسي – كلية القانون	٤١٩
الرقابة غير المباشرة على أعمال رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية وتأثير ذلك على حسن أداءه (دراسة مقارنة)	م.د. معروف غني حسين الحمامي جامعة الشيخ الطوسي – كلية القانون	٤٣٩
مدى تأثير الألتزامات الدولية لحقوق الانسان على السياده الوطنية في العراق	م. م. محمد رسول عكاب جامعة الشيخ الطوسي – كلية القانون	٤٥٧
المسؤولية المدنية لنقل وزرع الأعضاء البشرية دراسة مقارنة	الباحثة: جيهان عباس محسن كرماشة الجامعة الإسلامية – كلية القانون	٤٧٧

الدراسات الجغرافية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
التحليل المكاني لفجوة النوع الاجتماعي للواقع الصحي في محافظة ذي قار	أ.م.د. ضياء جعفر عبد الزهرة ألنجم جامعة الكوفة – كلية الآداب – قسم المجتمع المدني	٥١٧
تقييم الخصائص الكيميائية لمياه شط العباسية	الباحثة: حوراء غازي خزي العارضي أ.م.د. حسن عبد الله حسن الكعبي جامعة الكوفة – كلية الآداب	٥٣٩
مشاكل العشوائيات السكنية داخل واطراف المدن في العراق	م.م. عادل عبد الحسين عبد الرماحي	٥٦٣

الدراسات الفنية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الاعمال النحتية الخزفية العراقية المعاصرة بين التشخيص والتجريد	م.م. عمار محمد علي بعنون العارضي المديرية العامة للتربية في النجف الاشرف معهد الفنون الجميلة النجف الاشرف	٥٩٥

مشاكل العشوائيات السكنية داخل واطراف المدن في العراق

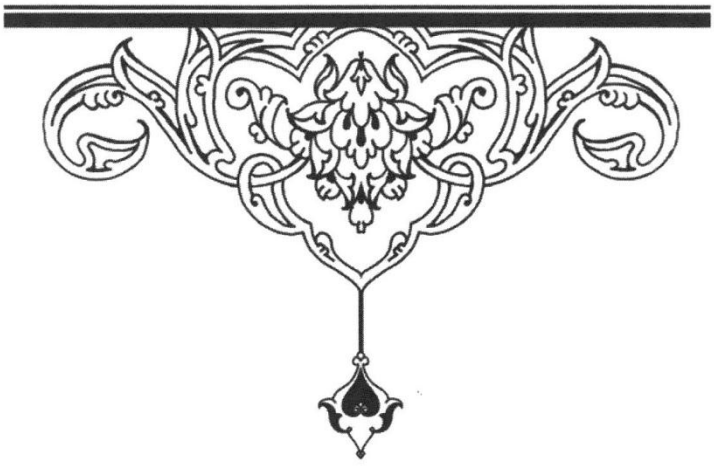

م.م. عادل عبد الحسين عبد الرماحي

مشاكل العشوائيات السكنية
داخل واطراف المدن في العراق

م.م. عادل عبد الحسين عبد الرماحي

المستخلص:

تعد ظاهرة السكن العشوائي احد ابرز المشكلات والتي تعاني منها اغلب المدن في وقتنا الحاضر، والتي بات حلها صعبا يوم بعد اخر، والذي تسبب بخلق عراقيل جادة امام عملية التنمية، وهذه المشكلة تعد من اكبر مصادر الخطر على حياة الناس في المدينة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والثقافية. وان هذه المشكلة تخلق الاحياء غير المنتظمة، ولا تحمل صفة رسمية، وتتصف بالاكتظاظ السكاني، كذلك تفتقرالى السلامة الامنية، وتدهور الخدمات جميعها، وتتصف بكثرة الامراض والانحرافات السلوكية، والتي تمتد تاثيراتها الى البيئة والمجتمع، ولا تمسسها يد المخططين والمؤسسات الحكومية، فضلا انه لا يشترط فيها ان تكون مناطق قديمة، فنراها حتى في مناطق حديثة العمران لكنها ذات تخطيط سيء، وهذه الظاهرة تعد ازمة عالمية قبل ان تكون عراقية، فعانت منها الكثير من الدول العربية والعالمية، حيث كانت من بدايات انتشارها بعد الحرب العالمية الثانية، وما تزال قائمة خاصة في الدول النامية والعالم الثالث والدول ، وقد خطت الدول بمحاولات كثيرة وجادة لحل هذه المشكلة، فهناك الكثير من التجارب المحلية والدولية والعالمية، ولحد الان لم تحل هذه الازمة حلا جذريا، فيجب من الدول ومنها العراق ممثلا بالجهاز المركزي للتخطيط والمؤسسات الحكومية العليا، بان تحذو بخطوات جريئة منظمة لاجل السيطرة والقضاء على هذه الظاهرة نهائيا، وتحول البلد العراقي الى بلد منظم ذات تطور وتكنولوجيا عالية وميزانية قوية لأجل السيطرة على جميع النواحي من الجانب التعليمي والصحي والخدمي والترفيهي والعمراني، وتضمين التنمية المستدامة والعمل

عليها بكافة المهام بهدف الوصول الى بلد منظم متطور اسوة ببقية دول العالم النامية والمتطورة.

الكلمات المفتاحية: السكن العشوائي – السكان – المدن

The Problems of Slums Inside and Around Cities in Iraq

Adel Abdul Hussein Abdul Rammahi
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa / College of Arts
Department of Geography / Postgraduate Studies
Prepared by PhD Student

Abstract

The phenomenon of informal housing is one of the most pressing issues affecting most cities today, and solving it has become increasingly difficult over time. This issue has created serious obstacles to the development process and poses significant threats to urban life in economic, social, environmental, architectural, and cultural aspects.

Informal settlements result in unregulated neighborhoods that lack official recognition and are characterized by high population density, lack of security, deteriorating services, widespread diseases, and social behavioral deviations. Their negative impacts extend to both the environment and society, as they are often overlooked by urban planners and government institutions. These settlements are not necessarily old; they also emerge in newly developed areas but suffer from poor planning.

This phenomenon is a global crisis, not just an Iraqi one. Many Arab and international countries have suffered from informal settlements, with their spread beginning after World War II. They remain a persistent issue, particularly in developing and third-world countries. Many nations have made serious efforts to address this problem through various local, regional, and global initiatives, yet a definitive solution has not been found.

To effectively tackle this issue, Iraq—represented by the Central Planning Authority and other governmental institutions—must take

bold and organized steps to control and ultimately eradicate informal settlements. Transforming Iraq into a well-planned, technologically advanced country with a strong economy is essential for improving various sectors, including education, healthcare, public services, entertainment, and urban development. Sustainable development must be prioritized to ensure Iraq's progress in line with other developing and advanced nations.

Keywords: Informal Settlements, Urban Planning, Sustainable Development, Iraq, Urban Issues.

المقدمة:

ان معظم دول العالم تواجه ظاهرة العشوائيات او مايسمى السكن غير القانوني وبالخصوص في اطراف المدن الحضرية ومابين الفراغات الغير مستغلة ضمن التصميم الاساسي للمدن ، او متروكة كمساحات خضراء او متنزهات او لبناء الخدمات التعليمية والصحية والصرف الصحي وغيرها،وقد انتشرت العشوائيات في مدن العراق خاصة ومنها العاصمة بغداد، لكونها تظم اكبر كثافة سكانية وتتجمع فيها كل المؤهلات للعمل وكسب لقمة العيش ومنها الادارية والتجارية والصناعية والتعليمية والصحية، وتعد مشكلة العشوائيات احد المشاكل المتداخلة الاطراف والتي نمت بفترة ليست قصيرة في دول العالم والعراق، ومنه تشعبت وتداخلت وكانت مصدر انتشار القضايا والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فنمت مع الزيادة السكانية في العراق ومنذ الخمسينات وما تبعها من تغيرات مختلفة فانتشرت بعموم مدن العراق سيما مدينة بغداد والبصرة كونهم من كبريات المدن،ان الدراسات الحضرية اتجهت في الوقت الحاضر إلى مناقشة الظواهر المكانية وتستحوذ على اهتمام العاملين في مجال التنمية البشرية ، والتي من ابرزها ظاهرة السكن العشوائي، الذي استفحل في اغلب مدن العالم وبخاصة مدن البلدان النامية ومنها مدينة البصرة، وبغداد، التي عجزت عن توفير الخدمات العامة و السكن على وجه الخصوص وبالرغم من الحداثة لهذه الظاهرة في المدينة الا انها ازدادت في الآونة الأخيرة وبخاصة بعد عام ٢٠٠٣ حيث استولى السكان من مختلف المناطق وبخاصة

الاهوار واطراف محافظة البصرة والمحافظات، المجاورة على اراض تابعة للدولة وبنوا دور سكنية ومؤسسات تجارية وصناعية لتجعل من مدينة البصرة من اكبر مدن العراق في السكن العشوائي بعد مدينة بغداد .كذلك من المحافظات ذات التركز العشوائي الكبير النجف الاشرف وكربلاء المقدسة وذلك لكون المحافظتين ذات استقطاب كبير للسكان لكونهم مناطق جذب لاسباب الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والخدمي وكونهم مناطق ومزارات دينية وميناء لكل العالم الاسلامي وتوفر الاعمال لافراد العائلة لذلك كانت محطة جيدة للاستقطاب العشوائي، فضلا عن بقية محافظات الفرات الاوسط والمحافظات الجنوبية مثل ذيقار وميسان وواسط اضافة الى مناطق شمال بغداد مثل ديالى وصلاح الدين وبنسب قليلة وبقية محافظات اقليم كردستان التي تقريبا تخلو من العشوائيات كونها بعيدة وجبلية ولها نظامها الخاص بتلك المنطقة ويفضلون الاجناس الكردية، وقد افرزت هذه الظاهرة ازمات متعددة وفي مجال الخدمات في مختلف جوانبها وقد اعتمد الدراسات الميدانية الشاملة ولمختلف اجزاء المدينة إضافة إلى الإحصاءات المتوفرة في الدوائر المعنية بالامر ومنها مجلس المحافظة والبلدية وغيرها

خريطة (١) خريطة العراق الادارية

المصدر: بلدية النجف الاشرف ، قسم تخطيط المدن .

شكل رقم (١) مواقع السكن العشوائي في مدينة بغداد لعام ٢٠٢٣

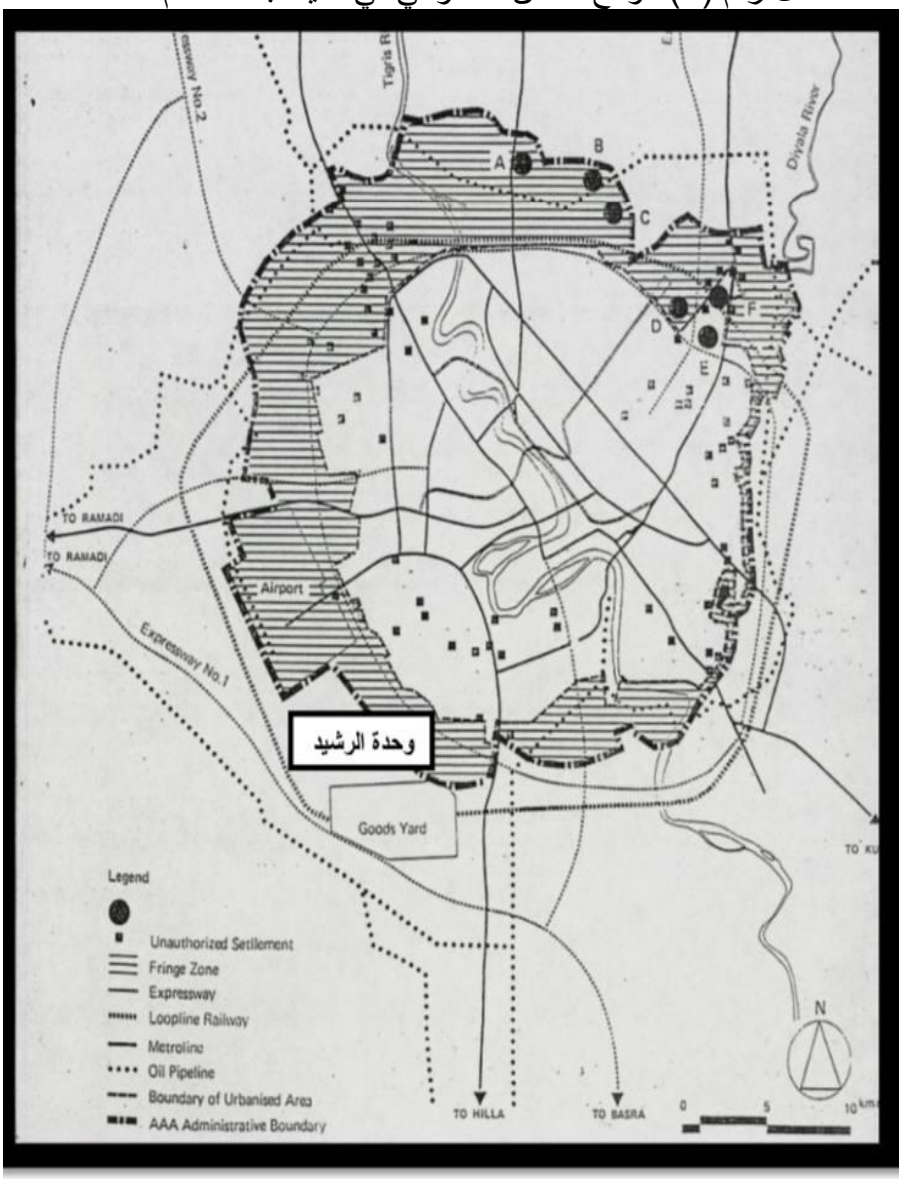

المصدر: سعيد جاسم السعدي، ادارة الارض الحضرية بمدينة بغداد، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري الاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١.

مشكلة العشوائيات السكنية داخل واطراف المدن في العراق:

مشكلة الدراسة:

١ – هل تعتبر ظاهرة السكن العشوائي احد المشاكل والتي تعاني منها اغلب دول العالم ومنها العراق؟

٢ – ماهي التداعيات الامنية للسكن العشوائي على الاقليم والمدينة؟

٣ – كيف تباينت العلاقات البشرية لسكان المناطق العشوائية للسكن؟

٤ – ماهي الحلول لظاهرة العشوائيات في المدن والاطراف؟

فرضية الدراسة:

١ – ان ظاهرة السكن العشوائي تعد مشكلة كبيرة تعاني منها الدولة العراقية ،وبقية الدول النامية.

٢ – لمشكلة السكن العشوائي تداعيات امنية كبيرة ومؤثرة على الاقليم والمدينة والدولة.

٣ – تباينت العلاقات مابين ساكني المناطق العشوائية والمناطق الحضرية للاختلافات الكبيرة بينهم من حيث التصرفات والاطباع ونظم الحيات وسبل الامان قد فقدت وتردي الخدمات في المنطقة.

٤ – ومن الممكن ان تضع الدولة الحلول الجذرية لهذه الظاهرة ومنها بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة وازالة العشوائيات القديمة او منع ظاهرة الهجرة من المحافظات ومن الارياف والتوجه بالسيطرة الامنية على المناطق العشوائية وغيرها .

هدف الدراسة:

١ – التوصل الى الحلول الجذرية لظاهرة السكن العشوائي في العراق وتنميتها.

٢ – معرفة وابراز تاثيراتها الامنية والاجتماعية على الفرد والمجتمع.

٣ – الاطلاع على السياسات لبعض الدول لاجل التوصل الى حلول لمشكلة السكن العشوائي في العراق ضمن برامج التنمية المستدامة.

٤ – وضع الحلول والتوصيات لمعالجة المشكلة.

اهمية الدراسة:

ان التوصل الى حلول جذرية لمشكلة السكن العشوائي، واسكان الناس واستقرارهم ضمن المجمعات السكنية الحضرية،لها فوائد كبيرة ومنها استقرار الناس والسيطرة على كل المتطلبات الخاصة بهم ومن النواحي الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم سهولة تقديم الخدمات الضرورية لهم كالتعليم، والصحة ومياه الشرب ،والصرف الصحي، والمناطق الخضراء، والمتنزهات ، وبالتالي ضمان استقرارهم واستقرار البلد، ليكون اجمل وابهى.

المبحث الاول:

مراحل السكن العشوائي في العراق، اعتمادا على الفترات الزمنية.

المرحلة الأولى : والتي بدأت في عام (١٩٣٦)، وبعد الهجرات الكبيرة من الريف والى المدن.

المرحلة الثانية : والمحددة بين عام (١٩٥٨ وحتى العام ١٩٦١).

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة والتي ظهرت خلال الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠).

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، ومنذ سنة ١٩٩١) .

المرحلة الخامسة :والتي كانت بعد سقوط النظام السابق و ثم دخول القوات الأميركية (٢٠٠٣)، والى الفترة الحالية لعام ٢٠٢٤.

فبعد هذه المراحل خاصة المرحلة الاخيرة دخل العراق، بدوامة كبيرة الا وهي فترة الاجرام المنظم على العراق (١)، من قبل الدول الكبرى ومنها امريكا، مايسمى (بداعش)، حيث القتل وسفك الدماء والتسليب والترويع والتهجير والسبي ونهب الخيرات والاموال سواء من المصارف او من الاهالي واذلال المجتمع، وغيرها من الامور التي تبكي الحجر عند الحديث عنها، فهنا اصبح العراق، مفتوح للدخول والتنقل من جميع جهاته وحركة المجتمع في الداخل مابين المحافظات، بدون رقيب ولا محاسب ، فكانت ان تجمعت الناس داخل المدن الحضرية في الاماكن المهمة

وكذلك في اطراف المدن وبدون تخطيط مسبق ولا خدمات، فتركزت في المحافظات الامنة والنشطة اقتصاديا أي فيها اعمال جيدة ، فكانت هجرة داخلة منظمة لاستملاك المساحات والدور عنوتا وبدون مقابل، لذلك ظهر مايسمى بالسكن العشوائي. ومن أسباب ظهور الأحياء العشوائية في العالم:

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني .
٢- النمو الحضري السريع .
3- الهجرة بنوعيها (القسرية ،والطوعية) .
٤- النزاعات والحروب، والأزمات السياسية .
٥ – الكوارث.
٦ – الفقر.
٧ – الاحداث السياسية.
٨ – عدم منع التجاوز.

جدول (١) عدد الدور المبنية التجاوز بحسب مادة البناء في مدينة بغداد

ت	اسم البلدية	طابوق	بلوك	طين وخشب	مواد اخرى	المجموع
١	الغدير	٢٢٤٤	٢٣٣٠	٣٩١	١١٠	٤٩٦٥
٢	بغداد الجديدة	٢٧٥٢	١٤٤٥	٤٢١	١٤٠	٤٧٢٣
٣	الشعلة	١٣٦٧	١٥٢٩	٢٥٩	١٢٠	٣١٦٥
٤	الصدر١	٨٧٤	١٢١٩	٢٧٥	٧٠	٢٣٧٨
٥	الشعب	٨٠٠	٣١٠	١٨	٢٠٠	١٢٢٨
٦	الدورة	١٠	٦٥٦	١٧٨	١٦٠	٩٠٤
٧	الرصافة	٣٦١	٥٥٠	١٠٥	٢٠٠	١٠٦٢
٨	الاعظمية	٢٩٩	٣١٦	٦٠	١١٠	٦٨٥
٩	الكرادة	٢٨٥	٢٨٨	١٣٩	١٥٠	٧٢٢
١٠	الكاظمية	٥٠٢	٢٢٠	١٠	٥٨	٧٤٢
١١	الصدر٢	٢٢٨	٢٢٨	١٠	١١٠	٤٧٦
١٢	الرشيد	٣١٠	١٤٩	١٠٥	١٥٠	٥٢٤
١٣	الكرخ	١٤٨	٢٠٢	١٠	١٠	٣٧٠
١٤	المنصور	١٦٤	٤٠	١٠٢	١٤٠	٣٥٦
-	المجموع	١٠١٥٠	٩٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٢٢٦٥٠
-	النسب المئوية	٤٤,٨١	٣٩,٧٣	٨,٨٣	٦,٦٢	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على:وزارة التخطيط، قسم التخطيط الحضري، السكن العشوائي في مدينة بغداد، دراسة غير منشورة، ص٢٢،٢٠٢٣

جدول (٢) التوزيع المكاني لسكن العشوائيات في مدينة البصرة للعام ٢٠٢٣.

ت	المحلة	عدد الوحدات	النسبة المئوية	المحلة	عدد الوحدات	النسبة المئوية
١	الجمعيات	١١٠	٠,٢	١٤-الميثاق	٤٥٠	١,١
٢	التميمية	٢٤٠٠	٥,٩	١٥- المشراق	١١٠٠	٢,٧
٣	الجمهورية	١١٠٠	٢,٧	١٦- الطويسة	٤٣٠	١,٠
٤	الهادي	١٠٠٠٠	٢٤,٩	١٧- الرسالة	٩٠٠	٢,٢
٥	البصرة القديمة	٥٢٠	١,٢	١٨- العالية	٢٥٠٠	٦,٢
٦	الامن الداخلي	٨٢٠	٢,٠	١٩- نظران	١٨٠٠	٤,٤
٧	القبلة	٥٤٠	١,٣	٢٠- البراضعية	٥٢٠	١,٢
٨	حي الحسين	٢٥٣٠	٦,٣	٢١- دور الصحة	٣٥٠	٠,٨
٩	حي الزيتون	٩١٠	٢,٢	٢٢- متفرقة	١٠١٠٠	٢٥,١
١٠	الموفقية	٢٠٠٠	٤,٩			
١١	دور النواب	٤٠٠	٠,٩			
١٢	القادسية	٣٥٠	٠,٨			
١٣	الساعي	٢٥٠	٠,٨	المجموع	٤٠٠٨٠	

المصدر:مديرية احصاء محافظة البصرة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

مفهوم ظاهرة السكن العشوائي:

تعددت المصطلحات لتوصيف ظاهرة السكن العشوائي ، فأطلق عليها عدة مسميات : كالتجمعات غير الرسمية ، والتجمعات غير القانونية ، (٢) وسميت بمدن الصفيح ، والمدن غير النظامية ، والسكن ألقزمي ، ومدن الكارتون، وغيرها ،

كما اختلف مفهوم ، مناطق السكن العشوائي، من مكان إلى آخر وذلك حسب اوضاع كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم االاجتماعية السائدة به فالبعض يرى العشوائيات على انها مناطق تنشأ غير مخططة عمرانيا ، ومحرومة من الخدمات والمرافق السياسية، في حين يرى البعض المناطق العشوائية على إنها مناطق فقيرة ومزدحمة وذلك بصرف النظر عن كونها التزمت بقوانين الدولة من عدمه ويذهب الكثير ممن تعرضوا لدراسة ظاهرة السكن العشوائي إلى عدها ممثلة لظاهرة السكن غير الرسمي الذي ينشأ أساسا نتيجة اغتصاب أ ارضي الدولة ، واقامة مباني سكنية عليها وهي تقع في الغالب وعلى أطراف المدن ، كما يقصد بالسكن العشوائي، تلك المساكن التي أقيمت على مساحات شاسعة من المناطق الز ارعية ،على وفق تقسيمات غير معتمدة ، وبدون ترخيص ، وهي مناطق تفتقر أساسا إلى الخدمات والمرافق الاساسية وبصفة عامة ، فان تعبير المناطق العشوائية هو احد المسميات التي تطلق على عملية بناء المساكن وبصورة غير قانونية ، والتي ظهرت كنتيجة حتمية للنمو الحضري السريع بمدنه ومعظم دول العالم النامي، رغم تعدد المسميات الا إنها تشترك جميعها بعامل واحد ، وهو: إن عمـــليات البناء والتطوير تتم بواسطة الاسرة والاعتماد أساسا على الجهود الذاتية وحسب الانظمة العمرانية الحديثة في عالمنا المعاصر عدت المناطق الخاضعة لقوانين التنظيم مناطق رسمية منظمة ،أما ما كان خلاف ذلك ، يقام في بناء على أ ارض خارج حدود التنظيم ، ولا يلتزم باحكام تنظيمية، سواء أكان حضري، أم ريفي، فيعد عشوائي أو غير رسمي وهذا ما تؤكده القوانين العربية ذات الشان كقانون التخطيط العمراني، وبالرغم من إن هذه التجمعات لم تخضع لمخططات تنظيمية ، الى ان الكثير من المفكرين والباحثين في هذا المجال لم يطلقوا عليها صفة العشوائية ، بل لجأ بعضهم إلى تسميتها البيئة المرتبة وليس المنظمة ساكنيها يدركون تماما طبيعة تجمعهم وبيئتهم في الوقت الذي يعده الغريب غير مفهوم ومشتت وغير منظم. وهنالك تجمعات حديثة ظهرت ونتيجة لهجرة الناس من بلدانهم إلى مناطق بعيدة عن تجمعاتهم االصلية ومما يؤدي إلى ظهور مناطق محددة على شكل تجمعات ومناطق عشوائية ليس لها محددات رسمية أو تنظيمية

وان هنالك تجمعات تنشأ نتيجة الانتقال من المناطق الريفية إلى المدن، ذات الطابع المعقد بالمقارنة مع الطبيعة الريفية البسيطة ، ويعاني هؤلاء صعوبة الانسجام خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية، فقد يدفع ذلك الكثير من هؤلاء إلى السكن خارج نطاق التجمعات الحضرية الكبيرة ، وكل هذا أدى إلى ظهور أنواع متعددة من المناطق العشوائية وفضلا عن أماكن وجودها ، فمنها : ما يقع ضمن الحدود التصميم الاساسي للمدن ، ومنها : ما يقع في الاطراف والاخر يقع خارج حدودها عد أزمة السكن الحضري، ظاهرة ثابتة وهي في آن واحد عددية ونوعية، فمن ناحية العدد هناك تفاوت كبير في انجاز المساكن بين البلدان النامية والمتقدمة ويشير تقرير الأمم المتحدة للسكان ان في البلدان النامية (٣)،

وتواجه معظم دول العالم ظاهرة العشوائيات (السكن غير القانوني) وخاصة في اطرافها الحضرية– الريفية او في المناطق الفارغة وغير المستغلة ضمن التصاميم الاساسية للمدن، مما جعل هذه الحالة جديرة بالاهتمام مما لها من اثار سلبية في حياة المدينة. لذا فانها تعد من المشكلات المهمة التي تعاني منها العديد من الدول النامية كما تعانيها بعض الدول المتقدمة.لقد شهد العراق نموا سريعا غير مسبوق بعدد السكان وفي عملية التحضر منذ تاسيس الدولة العراقية سنة (١٩٢١) غير ان الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من ايجاد الحلول الناجحة لمواجهة الحاجيات المتزايدة لهذا التوسع السكاني، وبسبب الفقرواتساع الفوارق الاجتماعية وعزوف الدولة عن التخطيط المنظم وتوفير السكن للفقراء واصحاب الدخل المحدود والتهجير والوضع الامني في تلك الفترات مما ادى الى ظاهرة نشوء العشوائيات(٤).

وتعد مشكلة السكن العشوائي من اهم المشكلات الحضرية، التي يعاني منها العراق ،نتيجة لضعف التخطيط وارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة معدلات النزوح والهجرة الريفية ومما دفع الكثير منهم السكن بشكل غير قانوني وغير منتظم ، وكما انه يعد شكلا من اشكال التعدي على ألأراضي الشاغرة داخل المدن او اطرافها والمخصصة مستقبلا لأستعمالات اخرى وغير الأستعمال السكني او التعدي على الاراضي الزراعية في اطراف المدن فمع الزيادة السكانية التي شهدها العراق ، منذ عقد

الخمسينات من القرن الماضي وما صحبه من تغيرات اجتماعية ،واقتصادية، فقد انتشرت في المدن العراقية ظاهرة العشوائيات.

وان غياب الاجراءات المتخذة من قبل الدولة وتجاه هذه الظاهرة وضعف الرقابة في متابعة وايقاف هذه الظاهرة شجع المتجاوزين بشكل لافت على ألأستمرار في تجاوزهم وبناء وحدات سكنية عشوائية جديدة ، وارتفاع نسبة الفقر، وارتفاع قيمة العقارات ، وبدلات الأيجار بشكل كبير وخاصة في بغداد ، والهجرة من الريف الى المدينة ، والظروف ألأمنية ، وتزايد اعداد ألارامل ، وارتفاع كلف مواد البناء، وغيرها . وكما ان لهذه الظاهرة انعكاساتها ،ا على ألأمن الوطني ، وازدياد حالات العنف والجريمة والقتل وألأغتصاب وتعاطي المخدرات والأدمان، والسلوك العدواني بين الشباب، والتسول والتجاوز على شبكات الكهرباء، والماء والصرف الصحي، وغيرها (٥).

انتشرت العشوائيات في العراق، بصورة لافتة بعد عام ٢٠٠٣، حتى صارت ظاهرة مهددة للمجتمع العراقي بعد أن زحف المتجاوزون في السكن غير النظامي قسراً، معظمهم من القادمين من أطراف المدن العراقية، حتى وسطها، واستوطنوا في الفراغات بين الأحياء والأماكن المخصصة كمساحات خضراء.

وللعشوائيات تعاريف ومسميات كثيرة واحيانا تسمى بالسكن السرطاني، السكن غير الرسمي، المتجاوزين، السكن غير القانوني، مدن الاكواخ، مدن الكارتون، مدن الصفيح، المستوطنات غير النظامية، الحواسم.

وعرفا المعهد العربي بانها المناطق التي اقيمت مساكنها وبدون ترخيص من الدولة او ملكية شخصية والتي غالبا تقام خارج نطاق الخدمات الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها(٦).

والمناطق العشوائية: مستوطنات تبنى من قبل ساكنيها وبشكل عفوي غير موجه وبذلك تكون بدائية وينقصها الخدمات الاساسية الانها توفر لساكنيها الحد الادنى من الماوى.وانها تجمعات سكنية غير مخططة لذوي الدخل الواطىء وتكون اما مؤقتة ينتقل بعدها ساكنيها الى مساكن افضل عند تحسن الدخل او تكون دائمة لمن لم تتحسن اوضاعه(٧).

وهي المستقرات التي يسكنها المتجاوزون يستبيحون الحقوق ويستولون على الارض لغرض الاستفادة منها والسكن عليها والتي تعود ملكيتها للدولة.وبناء على ماتقدم نبين بان الحكومات المتوالية لو كانت تعمل بتخطيط دقيق لبناء المدن والاحياء السكنية المختلفة اضافة الى العشوائيات السكنية ومنعها في حينها واستبدال ذلك بدور واطئة الكلفة لاسكان الطبقة الفقيرة من المجتمع وتنميتها وتقديم مايحتاج من خدمات مختلفة من بنى تحتية والجانب التعليمي والصحي والساحات الخضراء والمتنزهات وبقية الخدمات الاخرى، لما وصلت الحالة الى ماهي عليه، ولا كانت عائق في طريق التنمية المستدامة للمدن، ولاصبح البلد منظم جميل لاستقرار المجتمع حاليا ومستقبلا.

العشوائيات والتداعيات الامنية في العراق:

١- من الصعوبة السيطرة على المناطق العشوائية،، وعدم توفير أجهزة الضبط الامني والاجتماعي، وفي كثير منها وجعل منها بؤرا للجريمة وزيادة معدلاتها .

٢- عدم وجود الخرائط المسحية المفصلة للمناطق العشوائية، والصعوبة لمعرفة التاريخ الاجرامي للسكان العشوائيات ، زاد من خطورتها الآمنية وعلى المجتمع.

٣- ابتعاد اغلب السكان في المناطق العشوائية ومن اللجوء للقوانين المدنية للدولة وعدم احترامها ، والاستعانة بحلول المشاكل عشائريا وهذه الظاهرة جعلت من هذه المناطق خارجة عن نطاق السيطرة الامنية .

٤- وعدم توفر الخدمات الأمنية وفي معظم المناطق العشوائية بصورة تتفق وخطورة تلك الأماكن(٨).

٥- وكما ان معظم المناطق العشوائية، يصعب الوصول اليها وفي الحالات الضرورية مثل مطاردة المجرمين والسيطرة على المنافذ.

٦- وبعض هذه المناطق يعتبر الأمن فيها معدوم وبوصفها خارج النطاق الجغرافي للسيطرة الأمنية .

فمن مخرجات السكن العشوائي الكثافة السكانية العالية وكثرة المشاكل وتفشي الجريمة ، وصعوبة السيطرة على تلك المناطق من قبل مسؤولي الامن في البلد، فضلا عن الانحطاط الاخلاقي في هذه التجمعات العشوائية، ومن الصعب تقديم

الخدمات الضرورية لهم لعدم انتظام المساكن وانسداد بعض الشوارع وضيقها، لذلك يجب تدخل الدولة بتنمية تلك المناطق كونها اصبحت واقع حال لامفر منه لاجل السيطرة عليها وتقليل المشاكل ان وجدت، ثم العمل على تهيئة وتخصيص اماكن جديدة لنقلهم اليها بعد بناء الدور واطئة الكلفة.وقد اثرت العشوائيات بشكل عام على مظهر المدن، فضلا عن التجاوز على الاراضي الزراعية والذي يعد اثرا سلبيا على الزراعة حيث حل مكانها الدور السكنية العشوائية متجاوزة على الارض الزراعية وهذا بحد ذاته يعد مشكلة جدا كبيرة لها الاثر في تدني الانتاجية الزراعية في البلد ، فضلا عن اثرها على القضاء على الغطاء النباتي وانتشار ظاهرة التصحر.

العلاقات المتباينة مابين المدينة والعشوائيات وتنميتها:

وكما تمتاز أغلب مدن العراق، بميزة الزيادة السكانية الكبيرة وقياساً بالمناطق الريفية التابعة لها ، وهذا ناتج من ارتفاع عدد السكان الحضر وتحديداً في المدن العراقية الكبرى كمدينة بغداد.وتعتمد أغلب المدن العراقية في الزيادة السكانية على عامل الهجرة أكثر من معدلات الزيادة الطبيعية (ولادات – وفيات) (٩)، وإن الاتجاهات المكانية للمدن العراقية، في معظمها توجهات أفقية بحته قائمة وعلى أساس التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية المجاورة لها وباستثناء مناطق قليلة من بغداد التي تعتمد الإسكان العمودي ونتج من خلال هذا التوسع للمدن العراقية، العديد من المشاكل الحضرية والجغرافية والاجتماعية المختلفة ، وفضلا عن الظهور للاحياء العشوائية .

الطبقات والفئات الاجتماعية في العراق وعلاقتها بالسكن العشوائي :

السياسيون وكبار التجار أي تجار الجملة، ثم كبار ملاك الاراضي واصحاب العقارات، والصناعيون، من اصحب المصانع الكبيرة، ثم صغر التجار والموظفون في المناطق الحضرية، والطبقة من المثقفون والمتعلمون، وذوي المهن من اصحاب المحال والاعمال الحرة والبسيطة والحرفيين، والفلاحين ،والعمال ،على اختلافهم، ثم الفقراء والعاطلون عن العمل والبطالة،ولكل من هذه الطبقات علاقة مع السكن العشوائي وقد تكون قوية او متوسطة أو ضعيفة (١٠).

وكما يمكن الإشارة إلى عدد من السياسات العالمية والتي نُفذت في بعض الدول لحل هذه الآزمة وكما يلي:

١_الإزالة و ثم إعادة البناء أو إعادة التوطين .

فتستخدم بعض الدول هذه السياسة في المعالجة الأحياء العشوائية ، إذ تقوم بهدم الأحياء العشوائية، وبناء أحياء السكنية الجديدة في مناطق خالية حول المدن وإعادة التوطين السكاني الأحياء العشوائية وتوزيعهم ونقلهم إليها.

٢- سياسة تطوير وتحسين الاحياء العشوائية.

ويعتمد نهج بعض الحكومات للنهوض بالأحياء العشوائية وتنميتها فضلا عن العمل على البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة الكهرباء ، المياه ، الصرف الصحي ، إدارة النفايات الصلبة ، ورصف الطرقات ، التخطيط والتنظيم وبناء المدارس والمتاجر والأسواق.

٣-سياسة تقديم المساعدات والقروض الميسرة لرفع المستوى المعاشي.

ويربط العديد من البلدان وبشكل متزايد االستراتيجيات التحسين المادي للأحياء العشوائية وببرنامج الأئتمان الصغير والسياسات الرامية إلى التسهيل الوصول ذوي الدخل المتدني إلى التمويل اليسير وبهدف رفع مستوى الإسكان.

سياسات واستراتيجيات التعامل مع الأحياء العشوائية في العالم العربي:

وفي الدول العربية على الرغم من الوحدة الثقافية الناتجة عن الاشتراك في اللغة والتأريخ والقيم الثقافية والعادات والتقاليد وانتشار المستويات من التحضر والتطور العالية نسبياً إلا أن سياسات الدول العربية تجاه العشوائيات تختلف بعضها عن البعض ومن حيث الأسس الاقتصادية ،والحضرية التي بنيت عليها تطورات التعامل مع هذه الظاهرة واعتماد البرامج التنموية.وتختلف هذه السياسات أيضاً وباختلاف هذه الأحياء خاصةً من ناحية موقعها وكثافتها السكانية وتأريخها ونوعية بنائها التاريخي (١١).

ومن التجارب الناجحة في معالجة السكن العشوائي بوطننا العربي كانت التجربة المصرية، فتدخلت بقوة في هذا المضمارخاصة بناحية التخطيط التكاملي للمدن المصرية،فاعتمدت سياسة الارتقاء للمناطق العشوائية لكي تتعامل مع هذه الظاهرة،

فابقت على التجمعات العشوائية بمكانها وعملت على تحسين التخطيط العمراني لها ثم توفير الخدمات اللازمة لتحسين الاوضاع المعيشية للسكان، وللحد من ازمات السكن هناك قامت ببناء مدن جديدة في سبعينات القرن الماضي في المناطق الصحراوية ، ولازالت مصر تعمل على بناء وتوسعة المساحات السكنية في المناطق الصحراوية واستغلالها للقضاء على البطالة والفقر وثم استقرار الناس والتمتع بحياة افضل، فضلا ان المدن العربية قد شهدت نمو سكاني غير اعتيادي وخاصة العواصم العربية، ومنها الخرطوم والرياض ودمشق والاردن، والذي انعكس على بروز الكثير من التجمعات العشوائية في اطراف المدن الحضرية والمساحات الفارغة داخل المدن، والتي تفتقر الى الخدمات الضرورية وكونها غير داخلة ضمن تخطيط المدن الحضرية وغير منتظمة والتي تفتقر الى ابسط الخدمات الضرورية مثل الصرف الصحي ومياه الشرب ثم النقص في الخدمات التعليمية والمواد الغذائية فضلا عن انتشار البطالة والجريمة والمخدرات والسرقات ثم التشوه البصري للمدينة وارباك المخططين للمدن من اداء عملهم بشكل منتظم وصعوبة السيطرة على هذه المناطق من قبل الجهات الامنية والرقابية وعرقلة جميع المشاريع والاعمال التخطيطية ضمن هذه المناطق العشوائية.

المبحث الثاني:

التجارب لبعض الدول العربية الناجحة في تعاملها مع العشوائيات وكما يلي.

اولا: تجربة المملكة العربية السعودية:

فاتخذت المملكة العربية السعودية ،عدة اجراءات ناجحة واستخدام اهداف التنمية المستدامة وللحد من هذه الظاهرة فهي :تنفيذ خط دائري وحول كل منطقة عشوائية وللحد من امتدادها .

١ – تنفيذ الإزالة الكلية .

٢ – وضع مشاريع تتناسب مع الإمكانيات الحقيقية للدولة .

٣ – إستكمال التطوير والتثقيف بالجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية .

٤ – الاعتماد الكامل على تمويل الدولة .

٥ – تقوية جانب المراقبة .

ثانيا: التجربة التونسية.

كما نهجت الحكومة التونسية، في معالجتها للسكن العشوائي ثلاثة برامج تنموية ، وهي :-

١_ السعي إلى إزالة الأحياء العشوائية والتي نشأت في أربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي والتي أغلبها أحياء كوخية ، وقد دام هذا البرنامج من سنة (١٩٥٦ إلى(١٩٧٠.

٢_ برنامج التنمية العمرانية والذي استهدف إدماج عدد من الأحياء العشوائية وبتمويل والقروض الخارجية وعمل بهذا البرنامج منذ سنة (١٩٨٠ حتى ١٩٩٢) .

٣_ البرنامج التهذيب الذي يؤكد على تشخيص الحاجات ومن خلال الكشوفات الميدانية المنتظمة والالتزام وبمعايير وطنية موحدة في حجم الأحياء وكثافة المساكن والخدمات الاجتماعية، والخدمات الأساسية الأخرى . وظهر هذا البرنامج (سنة ١٩٩٢) ومازال معمولاً به (١٢).

اهم الحلول المتخذة وفي التجربة التونسية :

فاتخذت الحكومة التونسية، عدة استراتيجيات لمواجهة الظاهرة السكنية العشوائية ، منها مايلي.

١_ وقف التزايد السكاني .

٢_ توفير الفرص اللعمل .

٣_ إقامة الوحدة السكنية والجديدة والمنخفضة الكلفة .

٤_ تخفيف الهجرة إلى المدن .

ثالثا:- التجربة الاردنية :

وكانت تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، في معالجة ظاهرة السكن العشوائي من التجارب التنموية الناجحة في العالم العربي، والتي عالجت العديد من الأحياء العشوائية وثم قدمت الخدمات لذوي الدخول الفقيرة .

ومن اسباب نجاح هذه التجربة في الأردن يعود الى.

١ - الدعم السياسي وعلى مستوى الوزارات .

٢ – الفهم الشامل والمتكامل للظاهرة السكن العشوائي، سواءً من القياداة السياسية المركزية أو من عامة أفراد المجتمع .

٣ – التعاون الكبير مابين القطاعين العام والخاص .

٤ – إشراك السكان وفي أغلب المشاريع المعالجة والتعرف على مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال الدراسات الميدانية والاستمارات الاستبيان (١٣).

٥ – وتقديم القروض الميسرة لذوي الدخل المحدود وبفائدة قليلة جداً لا تتجاوز ٧(% على مدى ١٥) سنة .

لابد للدولة العراقية بان تحذو بخطوات واثقة لحل هذه المشكلة التي تطورت كثيرا خاصة بعد ٢٠٠٣ وكما عملت بعض الدول العربية والاجنبية.

المعالجات والحلول لمشكلة العشوائيات:

ولغرض تمكين العراق ووفق استراتيجية واضحة للحل ولهذه الأزمة يوصي الباحث بالآتي:-

١ – الالتزام بالمعايير الدولية والتنمية المستدامة الخاصة بطرق التشييد والبناء والحفاظ على البيئة ومن خلال المعالجة لظاهرة التجاوز على الاراضي الزراعية .

٢– عدم السماح بتغيير الجنس الارض الزراعية والالتزام بالقوانين والتشريعات السابقة التي تؤيد ذلك.

٣– الأفادة من التجارب الدولية، الاقليمية في المعالجات الناجعة ولحل هذه الأزمة .

٤–و العمل على تأسيس شرطة مجتمعية مخصصة لحماية أراضي الدولة من التجاوزات والحد من التنامي الأحياء العشوائية في المدن والاطراف.

٥– وسن القوانين الرادعة وللحد من التجاوزات على الاراضي الزراعية و المناطق الخضراء .

٦–الاهتمام بتثقيف المواطن وتمكينه من الفهم الاضرار البيئية والامنية والاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع وجراء عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بالبناء .

٧–التأكيد على الدورالمهم الدولة، في الدعم الأسري والعوائل المتضررة ، التي تمر بأحوال اقتصادية صعبة ، وتوفير العيش الكريم لهم (١٤).

٨-إطلاق القروض الميسرة للمواطنين ذو الدخول المحدودة . وتوزيع الأراضي السكنيه ،عليهم وبأسعار مخفضة تتناسب والدخل القومي للمواطن العراقي ، والعمل على تخفيض مقدمات الوحدات السكنية وفوائد القروض الأسكان ، وزيادة المدة الاقتراض ومن دون زيادة الفائدة ، قرض(١٥٠ مليون لشراء وحدة سكنية وقرض الاسكان الحكومات ماضية في مبادرة السكن.

٩-اعادة ترحيل المهاجرين الريفيين الى مناطقهم (الهجرة المعاكسة) ومن خلال انشاء مشاريع زراعية نموذجية وتفعيل الدعم والتمويل للقطاع الزراعي القانون سمح بالتنقل داخل العراق(١٥).

١٠- توزيع الوحدات السكنية وبضوابط وشروط تخدم أولويات ومن لا يملك سكن وخاصةُ الموظفين، وبمواصفات تتناسب وعدد أفراد العائلة.

١١-وتنفيذ مشروعات سكنية وتوزيعها للموظفين الدولة ، وبأسعار تتناسب مع رواتبهم ، ومما يساعد على خفض أسعار السوق السكني ، وانتفاع هذه الشريحة وتحسين أحوالهم المعيشية .

١٢-دعم سوق السكن الاقتصادي ، وتشجيع المشروعات الإسكانية والتعاونية ، وزيادة المعروض من الوحدات السكنية.

١٣- يوصي الباحث بتبني سياسة الإزالة وتعويض المتضررين وذلك لكون السياسة التطويرية، غالبا تكون مكلفة قد تتعدى كلفتها بناء وحدات سكنية جديدة ، وفضلا عن تأثيراتها السلبية في المدينة كالتشويه البصري وتأثيراتها على البنى التحتية وخطة تبنتها الحكومة الحالية من خلال توجيه المحافظين.

ولغرض تمكين العراق، وفق استراتيجية واضحة لحل هذه الأزمة يوصي الباحث بالآتي :-

١-الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بطرق التشييد والبناء والحفاظ على البيئة واستدامتها من خلال معالجة ظاهرة التجاوز على الاراضي الزراعية .

٢-عدم السماح بتغيير جنس الارض الزراعية والالتزام بالقوانين والتشريعات السابقة التي تؤيد ذلك.

٣- الأفادة من تجارب الدول الاقليمية في المعالجات الناجعة لحل هذه الأزمة .

٤-العمل على تأسيس شرطة مجتمعية مخصصة لحماية أراضي الدولة من التجاوزات والحد من تنامي الأحياء العشوائية (١٦).

٥- وسن القوانين الرادعة للحد من التجاوزات على الاراضي الزراعية و المناطق الخضراء .

٦-الاهتمام بتثقيف المواطن، وتمكينه من فهم الاضرار البيئية والامنية والاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع جراء عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بالبناء .

٧-التأكيد على دور الدولة، في دعم الأسر والعوائل المتضررة ، التي تمر بأحوال اقتصادية صعبة ، وتوفير العيش الكريم لهم .

٨-إطلاق القروض الميسرة للمواطنين ذو الدخول المحدودة ، وتوزيع الأراضي السكنيه عليهم بأسعار مخفضة تتناسب والدخل القومي للمواطن العراقي ، والعمل على تخفيض مقدمات الوحدات السكنية وفوائد قروض الأسكان ، وزيادة مدة الاقتراض ومن دون زيادة الفائدة ، قرض (١٥٠) مليون لشراء وحدة سكنية وقرض الاسكان (الحكومات ماضية في مبادرة السكن).

٩-اعادة ترحيل المهاجرين الريفيين الى مناطقهم (الهجرة المعاكسة)، ومن خلال انشاء مشاريع زراعية نموذجية وتفعيل الدعم والتمويل للقطاع الزراعي (القانون سمح بالتنقل داخل العراق).(١٧).

١٠- توزيع وحدات سكنية بضوابط وشروط تخدم أولويات من لا يملك سكن وخاصةُ الموظفين، وبمواصفات تتناسب وعدد أفراد العائلة.

١١-تنفيذ مشروعات سكنية وتوزيعها لموظفي الدولة ، وبأسعار تتناسب مع رواتبهم ، ومما يساعد على خفض أسعار سوق السكن ، وانتفاع هذه الشريحة وتحسين أحوالهم المعيشية .

١٢-دعم سوق السكن الاقتصادي ، وتشجيع المشروعات الإسكانية التعاونية ، وزيادة المعروض من الوحدات السكنية.

١٣- وتبني سياسة الإزالة وتعويض المتضررين وذلك لكون سياسة التطوير مكلفة وقد تتعدى كلفتها بناء وحدات سكنية جديدة ، وفضلا عن تأثيراتها السلبية في المدينة

كالتشويه البصري وتأثيراتها على البنى التحتية خطة تبنتها الحكومة الحالية من خلال توجيه المحافظين.

١٤ – . وضع سياسات وبرامج سكنية: يجب على الحكومات والسلطات المحلية وضع سياسات سكنية فعالة تهدف إلى توفير سكن لائق ومستدام للمواطنين يمكن أن تشمل هذه السياسات إنشاء مشاريع سكنية اقتصادية، وتوفير قروض بفائدة منخفضة للمواطنين، وتطوير برامج إسكان اجتماعي للفئات المحتاجة(١٨).

١٥ – تنظيم الأراضي: يجب تنظيم الأراضي وتحديد استخدامها السكني وفقًا للقوانين واللوائح المحلية. يتطلب ذلك تحديد المناطق المخصصة للسكن العشوائي .

١٦ – . وتوفير البنية التحتية: ويجب تطوير البنية التحتية في المناطق العشوائية واستدامتها بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء ويمكن أيضًا تحسين الطرق وتوفير وسائل النقل العام لتسهيل وصول السكان إلى الخدمات الضرورية.

١٧ – . التوعية والتثقيف: يجب توعية السكان بأهمية السكن القانوني والتحذير من آثار السكن العشوائي على المجتمع والبيئة ويمكن توفير برامج تثقيفية وتوعوية للسكان تعرض لهم المخاطر والمشاكل التي يمكن أن تنجم عن السكن العشوائي وتوفر لهم المعلومات حول الحلول المتاحة.

١٨ – . التعاون المشترك: ويجب تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للعمل معًا في تنفيذ مشاريع الإسكان وتوفير الدعم والموارد اللازمة.

١٩ – . توفير السكن البديل المستدام: يمكن توفير السكن البديل للسكان الذين يعيشون في مناطق عشوائية من خلال بناء مجمعات سكنية أو توفير سكن مؤقت للفترة الانتقالية (١٩).

٢٠ – . التخطيط العمراني المستدام: ويجب أن يتم التركيز على التخطيط العمراني المستدام، وتطوير المدن بشكل مستدام، بما في ذلك توفير المساحات الخضراء والمناطق العامة، وتوفير فرص العمل والخدمات بالقرب من المناطق السكنية (٢٠).

٢١ – العمل على ايقاف التجاوزات والتعامل معها بقوة وحزم من خلال تطبيق القانون.

٢٢ – اعداد دراسة مفصلة عن كل تجمع واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها.

٢٣ – قيام الدولة باتباع برنامج وطني للاسكان بما يوفر السكن الملائم للمواطنين.

٢٤ – توزيع قطع اراضي سكنية بمقابل سعر رمزي وتفعيل دور المصارف العقارية باعطاء القروض(٢١).

٢٥ – والعمل على خفض نسبة البطالة وتوفير فرص عمل ولغرض زيادة الدخل باعتبارها من اهداف التنمية المستدامة.

٢٦ – تقديم الدعم الكبيرللفلاحين من القروض الميسرة بعيدة الاجل واليات زراعية مختلفة من جرارات وباذرات وغيرها، ثم توفير الاسمدة من المناشيء الجيدى والبذور المنقات ثم تقديم الخدمات الصحة البيطرية لمعالجة الامراض ، وتقديم التوعية للفلاحين عن طريق الاعلام والندوات والتجمعات الفلاحية في مناطق الارياف وهناك الكثير من المتعلقات يجب علي المعنيين اتخاذها لاجل توقف الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية والتي نكسب من ورائها استقرار المدن من ناحية وزيادة الانتاج الزراعي وتصديره للمدينة للاكتفاء الذاتي من ناحية اخرى.

الاستنتاجات:

١ – الكثافة السكانية تولد الحاجة الى وحدات سكنية كثيرة من اجل سكن واستقرار الناس.

٢– ان هذه الظاهرة في زيادة مستمرة نتيجة للضعف الحكومي وعدم اتخاذ اجرات قوية بمنع العشوائيات

٣ – انعدام وضعف القرارات الجدية في حل هذه المشكلة والتي اصبحت منتشرة.

٤ – اغلب سكنة المناطق العشوائية من ذوي الدخل الواطيء ولا يستطيعون مواجهة ارتفاع الاسعار للوحدات السكنية.

٥ – انتشار الامية مابين سكان هذه المناطق لضعف الحال والانشغال في طلب العيش لافراد العائلة.

٦ – اغلب المنازل مشيدة من الكارتون والصفيح والتنك والقش وذلك للحالة المتردية لقاطنيها.

٧ – وهناك من يسكنون عدة عوائل في البيت الواحد وبمساحات صغيرة.

٨ – لاتوجد خدمات تعليمية او صحية والصرف الصحي والمياه ثم الكهرباء أي معدومي الحال.

التوصيات:

١– منع التجاوزات بشتى الطرق من قبل الدولة والمعنيين بها.

٢– معالجة حالات السكن العشوائي لتنظيم حياتهم وتقديم مايلزم للعيش الجيد.

٣ – تدخل الدولة ووزارة التخطيط بتهيئة اماكن سكنية لائقة لهم خارج المنطقة الحضرية.

٤ – فتح مساحات كبيرة خارج المدن وتوزيعها عليم وتقديم القروض المصرفية للبناء والاسكان.

٥ – توجه الحكومة بتشغيل الايدي العاملة منهم للقضاء على البطالة وكسب الرزق ونهاية الجريمة ومنها زيادة الانتاج العائد الى البلد.

المصادر:

١ – العلي، نعيم عبد الله، الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية،ندوة الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية،القاهرة، ٢٠٠٤.

٢– الانصاري، باسم رؤوف،التقييم الاجتماعي والاقتصادي للبيئة الحضرية وفي المستوطنات اللاقانونية بمنطقة بغداد، وزارة الاسكان، الهيئة العامة للاسكان،بغداد، ١٩٩٨.

٣– البدراوي ، عدنان مكي،ظاهرة سكن الصرائف وحول بغداد،(١٩٤٠– ١٩٧٠) دراسة اجتماعية –اقتصادية عمرانية،معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد.

٤– السراي، احسان صباح هادي،التنمية الحضرية وللمدن القائمة في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي،جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٥– السعدي، سعيد جاسم،ادارة الارض الحضرية في مدينة يغداد، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، مركز البتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد،٢٠٠٠.

٦– المؤمني، شوكت عصفور، دور المؤسسة العامة للاسكان والتطويرالحضري في الانتاج السكني، ورقة عمل مقدمة بضمن اعمال ندوة تقديم الاسكالن، عمان، ١٩٩٥.

٧– المركز الديموغرافي بالقاهرة ، الاحياء العشوائية الرؤية وصفية تحليلية ، اوراق في الديموغرافية ، مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر ، ٢٠٠٣.

٨– أمانة بغداد ،كراس احصائية أمانة بغداد للمناطق العشوائية ،العراق، بغداد ، ٢٠١٥

.باسم رؤوف الانصاري ، التقييم الاجتماعي والاقتصادي، للبيئة الحضرية في المستوطنات اللاقانونية بمنطقة بغداد ، وزارة الاسكان، الهيئة العامة للاسكان، العراق، بغداد ، ١٩٩٨.

٩– برنار جوانوتييه ، تعريب المعهد العربي لانماء المدن ، ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث ، القاهرة، مصر، ٢٠١٤ .

١٠– برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الأمم المتحدة، مجلد٢ ، مصر، ٢٠٠٩.

١١– رياض الجميلي ، التوسع العشوائي لمدن العراق ومشكلاته الحضرية،

١٢ – الموقع الكتروني http://www.alhadhariya.net

١٣- عدنان مكي البدراوي ، وظاهرة سكن الصرائف حول بغداد ، دراسة اجتماعية اقتصادية عراقية ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ،العراق، بغداد ، ١٩٩٥ .

١٤- - فتحي حسين عامر ، العشوائيات والاعلام في الوطن العربي ، دار الكتب المصرية ،ط٢، القاهرة ، مصر، ٢٠١١.

١٥- لؤي طه الملا حويش ، وحق السكن اللائق وواقع الحال ، دراسة تحليلية مقمدة الى المؤتمر الرابع للمعهد التخطيط الحضري والأقليمي، العراق، ببغداد ٢٠٠٥.

١٦- مالك محمد المومني ، وأحياء السكن العشوائي في الاردن ، بحث مقدم الى المؤتمر المعماري الثالث ، الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٠ .

١٧- محمود جاد ، التضخم الحضري في البلاد النامية ، دار العالم ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٨-محمود جاد ، التضخم الحضري في البلاد النامية ، دار العالم ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٩. أبو الهيجاء، احمد حسين، نحو ستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠١.

٢٠. الحديدي، محمد، مسائل في الجغرافية الحضرية، جامعة تونس، ١٩٩٧.

Sources

Al-Saadi, Abbas Fadhel, Al-Mufassal fi Geography of Population, Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, Jordan, Second Edition 2004

In Abu Amala, Geography of Population, 5 Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, 2000, p. 560

Al-Hadith, Taha Hammadi, Geography of Population, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Al-Luqiya Edition, Mosul, 2011. Al-Jumaili, Riyadh Kazim Salman, Karbala City, A Study in Establishment and Urban Development, Baghdad - 1.2012

Ismail, Ahmed Ali, Studies in Urban Geography, Second Edition, Ain Shams University, Cairo, without credit.

Theses and Dissertations

Al-Halfi Ibrahim Hazem Lazem Spatial Analysis of the Efficiency of Community Services in the City of Amara, PhD Thesis, College

Education for Human Sciences, University of Basra 2017, p. 226 Al-Zuhairi Qasim Mahawi Alawi Functional Efficiency of the City of Amara (Unpublished PhD Thesis),College of ArtsUniversity of Basra 1998.

Al-Hadith, Abbas Ali Entertainment Services for the Residents of the City of Basra Master's Thesis 1998 Al-Khafaf Abdul Ali Hassan Residents of the City of Karbala Master's Thesis College of Arts, University of Baghdad (Unpublished) 1974

Research and Periodicals.

Guide to Knowledge and Planning Standards for Services, Egypt's First Local Arab Educational Services, 2014. Rahma Al-Tawwan Education Economics Publications of Damascus University College of Arts for Human Sciences 2008

Government departments.

Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, General Population Estimates 2020.

Republic of Iraq, Ministry of Planning, Directorate of Urban Planning, Al-Tahf, Planning Department, Updated Basic Plan, Al-Kufa City

Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of Statistics, Najaf Governorate.

Republic of Iraq, Ministry of Planning and Faith Cooperation, Central Statistical Organization, Directorate of Statistics, Najaf Governorate

Al-Ashraf, Population Estimates of the City of Kufa for the Year 2020.

From the work of the researcher based on the General Directorate of Education, Najaf Al-Ashraf, Statistics Department. Equations

From the work of the researcher based on the field study. The actual need for middle schools was extracted by dividing the population by 5000 people.

The actual need for secondary schools was extracted by dividing the population by 10000 people. The actual need for preparatory schools was extracted by dividing the population / 10000 people.

From the work of the researcher based on the Republic of Iraq, Planning Standards for Educational Alert, General Housing Plan Standards, p. 88, 1998

Al-Ansari, Basem Raouf Social and Economic Evaluation of the Urban Environment in Illegal Settlements in the

Baghdad, Ministry of Housing, General Housing Authority, Baghdad, 1998.

Al-Badrawi, Adnan Makki The Phenomenon of Slum Housing Around Baghdad (1940) - (1970) A Socio-Economic Urban Study, Institute of Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies, University of Baghdad.

Al-Saray, Ihsan Sabah Hadi Urban Development of Existing Cities in Iraq, PhD Thesis Submitted to
Center for Urban and Regional Planning, University of Baghdad, 2013
Al-Saadi Saeed Jassim Urban Land Management in the City of Baghdad Unpublished PhD Thesis, Center for Urban and Regional Planning, University of Baghdad 2000
l-Momani, Shawkat Asfour The Role of the General Corporation for Housing and Urban Development in Housing Production, A Working Paper Submitted as Part of the Proceedings of the Squatters Presentation Symposium, Amman, 1995
Demographic Center in Cairo, Slums, A Descriptive and Analytical Vision. Papers in Demography, Library of the Information and Decision Support Center, Egypt, 2003
Baghdad Municipality, Baghdad Municipality Statistical Booklet for Slums, Iraq, Baghdad, 2015, Bassem Raouf Al-Ansari, Social and Economic Assessment of the Urban Environment in Illegal Settlements in the Baghdad Region, Ministry of Housing, General Housing Authority, Iraq, Baghdad, 1998
Bernard Jonottier, Arabization of the Arab Institute for Urban Development, The phenomenon of informal housing in third world countries.
Cairo, Egypt, 2014
United Nations Human Settlements Program, United Nations Volume 2, Egypt, 2009 Riad Al-Jumaili, The random expansion of Iraqi cities and its urban problems
http://www.alhadhariya.net Website
Adnan Makki Al-Badrawi, and the phenomenon of slum housing around Baghdad, an Iraqi socio-economic study, the Center for Urban and Regional Planning, Iraq, Baghdad, 1995
Fathi Hussein Amer, Slums and the media in the Arab world, Dar Al-Kutub Al-Masryia, 2nd edition, Cairo Egypt 2011.
Louay Taha Al-Mulla Juwaish, The right to adequate housing and the reality of urban and regional planning, Iraq, Baghdad 2005. The case, an analytical study restricted to the fourth conference of the institute
-Malik Muhammad Al-Momani, and informal housing neighborhoods in Jordan, a research presented to the third architectural conference, the University of Jordan, 2000
Mahmoud Gad, Urban inflation in developing countries, Dar Al-Alam - Cairo - 1993

Mahmoud Gad, Urban inflation in developing countries, Dar Al-Alam, Cairo, 1993

Abu Al-Haija, Ahmed Hussein, Towards a comprehensive strategy for treating informal housing, Journal of the Islamic University, VolumeNinth, Issue 1, 2001

Basra Municipality, unpublished records, year 2010

Al-Hadidi, Muhammad, Issues in Urban Geography, University of Tunis 1997

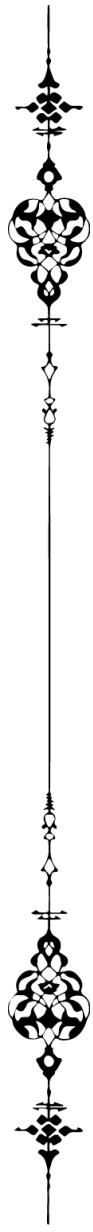

JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University - Holy Najaf - Iraq

Ramadhan 1446 A.H. - March 2025 A.D.

Ninth year
No.25

ISSN
2304-9308

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق - النجف الأشرف